



Distr.
GENERAL
A/39/93
1 February 1984
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ وموجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة

في رسالته المتفطرسة المصوغة بعبارات متعجرفة ، المؤرخة في ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ والمعّمة في وثيقة الجمعية العامة A/39/78 ، اعترف الممثل الدائم لدولة اثيوبيا الامبراطورية ، ضمنا على الأقل في فلتة قلم فرويدية ، بأن منطقتين في اقليم جمهورية الصومال الديمقراطية يخضعان حاليا للاحتلال الاثيوبي . ومحاولته المفضوحة لالقاء تبعة المسؤولية على قوى خفية في الصومال زعم أنها " تعارض الحكومة الحالية في مقديشيو " انما هي أمر يصعب تصوّره وغير مقنع تماما . والمسألة بهذه الصفة لا تستحق التعليق ، خاصة وأن عدوان اثيوبيا التوسعي على الصومال ، واحتلالها لمستوطنتين يقعان في قلب اقليم الصومال ، هو مما لا يخفى على أحد في المجتمع الدولي . وعلى أي حال فحكومة الصومال تقف مستعدة لكشف خدعته وتدعوه الى اثبات الحقائق ، شريطة أن يسمح النظام الاثيوبي لبعثة مستقلة لتقصي الحقائق بزيارة المستوطنتين المحتلتين .

على أنه لا يمكن السكوت على هجومه الشرير والاستفزازي على منظمة المؤتمر الاسلامي . فمنظمة المؤتمر الاسلامي اعتمدت عن حق في مؤتمر قمتها الأخير المنعقد في المغرب قرارات لا تدعو فقط الى انسحاب القوات الاثيوبية من المستوطنتين الموجودتين في الصومال اللتين تحتلهما هذه القوات منذ تموز/يوليه ١٩٨٢ وانما تذكر أيضا أن شعوب منطقة القرن الافريقي ينبغي أن يتاح لها ممارسة حقها الأصيل في تقرير المصير . والحقيقة أن هذه لم تكن المرة الأولى التي أعربت فيها منظمة المؤتمر الاسلامي بطريقة مماثلة عن رأيها بشأن هذه المسألة الشديدة الأهمية ، كما أنها لم تكن المنظمة الهيئة الدولية الوحيدة التي أدانت اثيوبيا الاستعمارية على انتهاكها المتعمد لسيادة الصومال وسلامة أراضيها بما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي وبالتالي يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر .

84-02928

••/••

وقد أدانت منظمات دولية أخرى عديدة أيضا العدو وان الذي ارتكبه النظام الاثيوبي دون استفزاز على جمهورية الصومال الديمقراطية . ففي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ أعرب المؤتمر البرلماني الدولي المنعقد في روما بإيطاليا عن أنه يدين بقوة " الغزو العسكري الذي قامت به اثيوبيا وحلفاؤها مستهدفا سيادة جمهورية الصومال الديمقراطية وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي " ودعا المؤتمر كذلك الى " الانسحاب غير المشروط لجميع القوات الأجنبية من اقليم جمهورية الصومال الديمقراطية " .

وبالمثل فان مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس بالمغرب في ايلول /سبتمبر ١٩٨٢ قرر " مساندة جمهورية الصومال الديمقراطية في مواجهة مستلزمات المحافظة على سيادتها على أراضيها واخراج القوات الاثيوبية من الأراضي الصومالية " .

والبرلمان الأوروبي هيئة دولية هامة أخرى عارضت الغزو الاثيوبي لأراضي الصومال . ففي اجتماعه المنعقد في استراسبورغ بفرنسا في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٢ ، اعتمد قرارا فيما يلي فقرات منطوقه :

" يدين الغارات العدوانية المتواصلة التي يقوم بها في داخل الصومال الجيش الاثيوبي الذي تزوده حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بمعظم معداته .

" يحث مجلس الوزراء في اجتماعه في اطار التعاون السياسي على أن ينظر في التدابير التي يمكن وينبغي أن يتخذها أعضاء الاتحاد في المحافل المناسبة لممارسة الضغط على حكومة اثيوبيا لوقف عدوانها على الصومال وسحب قواتها .

" نظرا للتقارير المستمرة عن العدو وان الاثيوبي في المنطقة ، يعتقد أن الاتحاد الأوروبي لا ينبغي أن يلتزم بتقديم مزيد من المعونة لاثيوبيا الى أن تعهد اللجنة تقريرا واقيا للبرلمان " .

وهناك هيئات دولية أخرى ، كالأحزاب الاشتراكية الافريقية التي اجتمعت بتونس في اوائل عام ١٩٨٣ ، شجبت أيضا بصورة صريحة اثيوبيا لغزوها لجمهورية الصومال الديمقراطية ، ودعت الى الانسحاب غير المشروط للقوات الاثيوبية من الأراضي الصومالية .

يتضح مما سبق أن النظام الاثيوبي وممثليه لم ينجحوا في تضليل أحد فيما يتعلق بالغزو الحقيق الذي قامت به اثيوبيا التوسعية لبلدى ، رغم الأكاذيب الأوروبية التي يطلقونها .

وفيما يتعلق بملاحظات الممثل الدائم لاثيوبيا على القرار الذي يتناول " مشكلة القرن الافريقي " ، لا أمك إلا أن أصف هذه الملاحظات بأنها مجرد عبارات طنانة لخدمة مصالح أنانية . فالتهامات المجنونة التي لا أساس لها التي يوجهها الى منظمة المؤتمر الاسلامي

بقيا سها " بمحاولة خبيثة لتقويض وحدة اثيوبيا " وبالتواطؤ مع الصومال ليست مستغربة لأن كراهيته العمياء لكل ما هو اسلامي وعداء حكومته لكل ما هو ديني أمران معروفان للكافة .

لقد كانت منظمة المؤتمر الاسلامي محقة في توجيهها انتباه المجتمع الدولي للمحنة التي تخوضها شعوب منطقة القرن الافريقي المقهورة . والقرار الصادر في هذا الشأن يكرر الاعراب عن رفض منظمة المؤتمر الاسلامي لوجود قوات اجنبية في المنطقة ويدعو الى انسحابها الفوري غير المشروط . وبلاضافة الى ذلك فهو يدعو الى تسوية مشاكل القرن الافريقي بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي ، على أساس الحق غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير . ومن الواضح أن هذا الحق منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولذلك فمن المؤكد أن قرار منظمة المؤتمر الاسلامي لا يمكن أن ينظر اليه على أنه " يشكّل تدخلا صريحا وغير مبرر في الشؤون الداخلية لأعضاء الأمم المتحدة " ، كما يريد منا المندوب الدائم لاثيوبيا أن نصدق ، كما لا يمكن الادعاء بأن الأمور تسير كلها على ما يرام في اثيوبيا نفسها وأنه ليس هناك سبب يدعو المجتمع الدولي الى القلق فيما يتعلق بانتهاك حقوق الانسان الأساسية للشعوب المتعسة في تلك الدولة الامبراطورية . وليس سرا أن اثيوبيا الاستعمارية واقعة في قبضة حرب مدنية ينجم عنها خروج الشعب في هجرات جماعية في جميع الاتجاهات . وكمثال على ذلك أود أن أقتبس من تقرير منشور في عدد كانون الثاني /يناير من مجلة " الافريقي الجديد " New African :

" ان الموجة الجديدة من المقاومة المسلحة في ويللو وغوندر تزيد عدد المقاطعات التي يشتد فيها عمل الجيش الاثيوبي الى ست ؛ والمقاطعات الأخرى هي اريريتريا وتيغراي وسيدامو واوغادين .

" والمقاومة المسلحة في هذه المناطق الرئيسية الست عوامل رئيسية في مساندة الهدف المعلن لنظام مانغستو وهو تحويل اثيوبيا الى دولة ماركسية لينينية بينها وبين الكتلة السوفياتية تحالف وثيق .

" وتثبت السياسة الرسمية للمنظام الاثيوبي في تجنيد الشباب في الجيش أنها تحقق عكس النتائج المرجوة فالتقارير تتناقل أن آلاف من الشباب يتطوعون في قوات المفاوضين مفضلين ذلك على ارغامهم على الالتحاق بالجيش " .

وفي ضوء الحقائق الدامنة الواردة أعلاه ، فهل يجد الممثل الدائم لاثيوبيا مبررا لكي يسقط على الصومال " القلاقل والاضطرابات " التي تعصف بدولته الامبراطورية ، أولقله الصادر عن مغالاة وتعصب بأن " الجماهير الاثيوبية سوف تحافظ الى الأبد بصورة غير عادية على وحدتها التاريخية وسيادتها المعتيدة " ؟ في رأينا أن الاجابة على هذين السؤالين اجابة بديهية . وعلى حد قول مثل انكليزي معروف فالحقائق أعلى صوتا من الكلمات !

وأخيرا فنظرا لعداء موقف الممثل الدائم لاثيوبيا تجاه منظمة المؤتمر الاسلامي ومعارضته المستمرة طوال السنوات الماضية لقرارات الأمم المتحدة الرامية لتشجيع التعاون بين المنظمتين ، فهو غير مؤهل للتطوع بأى تعليق عن علاقة منظمة المؤتمر الاسلامي بالأمم المتحدة أو لأن يحمله الضرور على تقديم المشورة لمنظمة المؤتمر الاسلامي بشأن الكيفية التي تسيّر بها أنشطتها في المستقبل . وحيث أن " الأقرين أولى بالمعروف " فهو يحسن صنعا لو أنه كرس كامل اهتمامه لتلك الدولة الامبراطورية المطوّقة التي يمثلها وامتنع عن القاء المحاضرات على الآخرين .

وأرجو تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند المعنون " استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الأمن الدولي " .

(توقيع) أحمد محمد آدن
السفير والممثل الدائم
